IUGJIS
Vol 29, No 4, 2021, pp 372 -393

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2020-10-24)، تاريخ قبول النشر (2020-12-08)

العبارات الإشارية عند الإمام مسلم لحذف المتن بقوله مثله وصورها " الرفع والوقف، وإثبات السماع أنموذجاً" دراسة تحليلية تطبيقية نقدية.

اسم الباحث الأول: حاتم احمد عايد القطارنة

اسم الباحث الثاني : أ.د. زياد سليم العبادي

اسم الجامعة والبلد: الجامعة الأردنية-المملكة الأردنية الهاشمية

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Hatemqatarneh78@gmail.com
Hatemqatarneh78@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.4/2021/15

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بيان العبارات الإشارية عند الإمام مسلم لحذف المتن في صحيحه بقوله (مثله) وصورها، والوقوف على معانيها، وهي بحاجة إلى دراسة لمعرفة أغراضه منها، فقمنا بدراستها وظهرت معنا عدة أغراض، واقتصرنا منها على الاختلاف بين الرفع والوقف، وإثبات السماع وقد خلص البحث إلى أن الغرض من هذه الإشارات هو المتابعة لما قبلها من أحاديث الباب، بالإضافة إلى بيان اختلاف الرواة في الرفع والوقف وإثبات السماع.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات الإرشادية، الإمام مسلم، حذف النص.

Indicative Terms of Imam Muslim to Omit the Text by Saying: "Mithlahu" of its like and to narrators difference about waqf and raf' and the proof of hearing of the ahadith its forms: an analytical Applied Critical Stud

Abstract:

This study discusses the indicative terms used for omitting hadith texts by Imam Muslim in his Sahih, for instance when he says (mithlahu) meaning similar to it and its forms. It also investigates their meanings, and goals that Imam Muslim intended by using such terms. Therefore, after studying them, these goals appeared to us and we can confine ourselves to: the difference in Waqf and Raf' of the hadith, and indications to following ahadith, and to narrators difference about waqf and raf'and the proof of hearing of the ahadith.

Keywords: Indicative Terms, Imam Muslim, Omit the Text.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

وبعد؛ فإن خير الحديث كلام الله، وخيرَ الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضالة في النار.

فإن الانشغال بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، تعلماً وتعليماً ونشراً، ودعوة ودفاعاً وذباً عنه لمن أفضل القربات وأجلّ الطاعات، ومن التصانيف المقدمة في هذا الشأن، صحيح الإمام مسلم وهو ثاني الصحيحين، وقد امتاز بحسن ترتيبه، ودقة تحريه في الروايات وحسن الصنعة الإسنادية، من تلخيص الطرق واختصارها بطريقة فنية مبتكرة وفق منهج دقيق، عن باقي المصنفات في العلوم الحديثية، وكان لهذا الإمام بعض الإشارات الواضحة الصريحة في صحيحه على وجود خطأ في الرواية أو التعليل الصريح من الإمام مسلم على وجود علة في الرواية، وهناك بعض الإشارات يذكرها بعد ذكر السند وحذف المتن، بقوله: مثله وصورها وغيرها من الإشارات مثل نحوه وصورها، وزاد ونقص، وقدم وأخر، وساق الحديث واختصر، فكل هذه الإشارات تحتاج إلى دراسة وافيه شاملة لمعرفة غرض الإمام مسلم من إيرادها في صحيحه، وهذه الدراسة تختص بالإشارات مثله وصورها، وسيكون الاختيار لمسألتين: الأولى: بيان تعارض الرفع والوقف، والثانية: إثبات السماع في الروايات التي ذكر بعدها هذه الإشارة، دراسة تحليلية تطبيقية نقدية وفق أحكام قواعد العلوم الحديثية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة، في بيان أغراض الإمام مسلم من ذكر هذه الإشارة بعد حذف المتن وذكر السند، مثله وبمثله ومثل وبمثل، والوقوف على هذه الإشارات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، وتجيب هذه الدراسة على الأسئلة التالية:

1. ما غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات ؟
2. ما غرض الإمام مسلم من هذه الروايات التي اتبعها إشارة مثله وصورها اللاحقة بالرواية السابقة؟
3. هل هذه الإشارات واضحة المعنى، ام لا بد من البحث والتحري للوقوف على معانيها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إيراد الإمام مسلم هذه الإشارات عقب السند وحذف المتن مثله وصورها فهي إشارات غامضة وغير معروف الغرض منها بشكل واضح فإن أهمية الدراسة تكمن فيما يلي:

1. إظهار غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات نحتاج إلى معرفتها والوقوف عليها.
2. إبراز الصناعة الحديثية التي امتاز بها الإمام مسلم في سرد الروايات.
4. الكشف عن الغرض العام للإمام مسلم من هذه الإشارات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات.
2. الوقوف على معاني هذه الإشارات عند الإمام مسلم .
3. الوقوف على الروايات التي ذكر سندها وحذف متنها وذكر بعدها أمثله وصورها ودراسة هذه الإشارات والوصل إلى غرض الإمام مسلم من إيرادها في الرواية. (الرفع والوقف، وإثبات السماع أنموذجاً)
4. بيان غرض الإمام مسلم من الروايات التي اتبعها إشارة مثله وصورها اللاحقة بالرواية السابقة.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الدراسات السابقة:

لا يخفى أن الدراسات السابقة التي خدمت كتاب صحيح الإمام مسلم كثيرة جداً، وقد وجدت بعض الدراسات موضوعها عن منهج الإمام مسلم في التعليل أو منهجه في ترتيب كتابة الصحيح أو ترتيب أحاديث كتابه، ولم نجد موضوعاً شبيهاً لموضوع الدراسة؛ كي نبين الفارق بينها وبين هذه الدراسة، ولم نطلع في هذا المجال إلا على ما يلي:

1. كتاب منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابة الصحيح ودحض شبهات حوله ـ الدكتور ربيع المدخلي ـ الطبعة الأولى سنة 1988م.

2. رسالة دكتوراه بعنوان: منهج الإمام مسلم في ترتيب أحاديث كتابه المسند الصحيح دراسة تحليلية ـ الدكتور حسن الفلوجي بإشراف الدكتور عبد ربه أبو صعيليك، نوقشت في جامعة العلوم الإسلامية2017م

3. كتاب عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، الدكتور حمزة المليباري، طبعة أولى سنة 1997م ـ دار ابن حزم.

4. رسالة ماجستير بعنوان: منهج الإمام مسلم بن الحجاج في الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح، للباحث عاشور دهني بإشراف الدكتور: محمد عبد النبي جامعة العقيد الحاج خضر الجزائري 2005م.

و هذه الرسالة عنون عليها الباحث في المبحث الثالث: نماذج تطبيقية لمنهج الإمام مسلم في ذكر الأخبار المعللة لدراسة سبعة أحاديث فقط، و تركيز الباحث على الجانب النظري وأما هذه الدراسة فتختلف بأنها تركز على الدراسة التطبيقية أكثر منها النظري.

5. رسالة دكتوراه بعنوان: منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح، الدكتور حذيفة الخطيب بإشراف الدكتور محمد عيد الصاحب ـ الجامعة الأردنية سنة 2010م.

وكانت دراسة الدكتور حذيفة الخطيب على إثبات الإعلال، وأن هذه الأحاديث معلولة في صحيح الإمام مسلم، وأنها من الأحاديث التي نبه على إعلالها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وأما هذه الدراسة فتختلف؛ فهي إثبات غرض الإمام مسلم من ذكره للإشارات مثله وصورها بعد ذكر السند وحذف المتن.

6. كتاب بعنوان: من منهج الإمام مسلم في عرض الحديث المعلل في صحيحه. الدكتور محمد عوامة، الطبعة الأولى، سنة 2017م.

7. رسالة دكتوراه بعنوان: تصحيح أوجه الرواية المختلفة عند الإمام مسلم في كتابه الصحيح دراسة نقدية تطبيقية. الدكتورة راما أبو طربوش، بإشراف الدكتور عبد ربه أبو صعيليك، الجامعة الأردنية ـ نوقشت 2019م

و كانت هذه الدراسة في تصحيح أوجه الرواية المختلفة من خلال الدراسة التطبيقية ومن خلال القرائن الدالة على تصحيح أوجه هذه الروايات، وأما هذه الدراسة، فتختلف بالحرص على بيان غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات (مثله وصورها) التي ذكرها عقب السند وحذف المتن، والله تعالى أعلى وأعلم.

منهج البحث:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء الروايات التي ذكر سندها وحذف متنها وذكر بعدها مثله وصورها استقراء تاماً و انتقاء عدد منها وإجراء الدراسة عليها فيما يخص الرفع والوقف وإثبات السماع.

2. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل عبارة الإمام مسلم الإشارية مثله وصورها وبيان وغرضه منها في إيرادها في كل رواية.

3. المنهج النقدي: وذلك بدراسة هذه الروايات التي ذكر سندها وحذف متنها وذكر بعدها مثله وصورها بيان حكمها على وفق القواعد المعمول بها عند علماء الحديث.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

عملنا في البحث:

أوّلاً: تخريج الأحاديث: و بذلك بالرجوع إلى مصادر أحاديث كل رواية ذكر سندها وحذف متنها وذلك لمعرفة ألفاظ الرواية التي حذفها وقد نتوسع بالتخريج حسب ما تحتاجه الدراسة، وبما يخدمها بدءاً بالأقدم وفاة من المصنفين .

ثانياً: بيان أقوال العلماء في حكمهم على الروايات.

ثالثاً: محاولة الترجيح قدر المستطاع.

خطة البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد ومبحثين، على النحو الآتي:

التمهيد: مفهوم مثله وصورها وفيه مطلبين:

المطلب الأول: تعريف مثله لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الفرق بين مثله ونحوه.

المبحث الأول: الإشارات المتعلقة بالرفع والوقف، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: إشارات الغرض منها بيان الرفع والوقف مع تقديم المرفوع.

المطلب الثاني: إشارات الغرض منها بيان الرفع والوقف مع تقديم الموقوف.

المبحث الثاني: الإشارات المتعلقة بإثبات السماع، وفيه مطلبين :

المطلب الأول: إشارات الغرض منها بيان التصريح بالسماع لوجود عنعنة راوٍ مدلس.

المطلب الثاني: إشارات الغرض منها بيان السماع لوجود عنعنة في الرواية.

التمهيد

مفهوم مثله وصورها، وفيه مطلبين

المطلب الأول:

تعريف مثله لغةً واصطلاحاً

تعريف مثله لغةً:

(مثل) الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مثل هذا، أي نظيره، والمثل والمثال في معنى واحد. وربما قالوا: مثيل كشبيه. تقول العرب: أمثل السلطان فلانا: قتله قوَدا، والمعنى: أنه فعل به مثل ما كان فعله.

والمَثَل: المَثَل أيضاً، كشَبَه وشبه. والمثَل المضروب مأخوذ من هذا، لأنه يذكر مورى به عن مثله في المعنى.

وقولهم: مثَّل به، إذا نكّل، هو من هذا أيضاً، لأن المعنى فيه أنه إذا نكل به جعل ذلك مثالاً لكل من صنع ذلك الصنيع أو أراد صنعه[1]

تعريف مثله اصطلاحاً:

أن قوله: (بمثله) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في جميع لفظه ومعناه سواءً بسواء، إلا فيما استثنى منه بنحو قوله: غير أنه قال: كذا وكذا. [2]

(1) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 5 / ص 297

(2) الهَرَري الشافعي، **الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم**، ج 1/ ص157

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

إذا روَى المحدِّثُ الحديث بإسناد ثم أتبَعه بإسنادٍ آخر وقال عند انتهائه: " مثله " فأراد الراوي عنه أن يقتصرَ على الإسنادِ الثاني، ويسوق لفظَ الحديث المذكور عقيبَ الإسناد الأول، فالأظهَرُ المنعُ من ذلك.

وقد قال: " أبي بكر الخطيب الحافظ " – رحمه الله – قال: كان شُعبةُ لا يجيز ذلك. وقال بعضُ أهل العلم: يجوز ذلك إذا عرف أن المحدِّثَ ضابطٌ متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظِ وعدِّ الحروف. فإن لم يعرف ذلك منه؛ لم يجز ذلك. وكان غيرُ واحدٍ من أهل العلم إذا روَى مثلَ هذا، يورد الإسنادَ ويقول: مثل حديثٍ قبله، متنُه كذا وكذا، ثم يسوقه. وكذلك إذا كان المحدث قد قال: نحوه، قال: " وهذا هو الذي أختارُه " [3]

قلت: المقصود في مثله وصورها هنا، أن يكون الحديث اللاحق موافقاً للحديث السابق لفظاً ومعنى، وهذا هو السائد. وبعد الدراسة في قوله: مثله وصورها ، نميل أنها ليست على الإطلاق بل إن المثلية تكون حسب الحالة التي تكون في السند الأول في الرواية وما يكون فيها من غرض للإمام مسلم بسوقه هذا الإسناد ثم يتبعها الإسناد الثاني ويحذف المتن فيكتفي بقوله: مثلة وصورها، وقد يكون غرض الإمام مسلم بيان تعارض الرفع مع الوقف، أو بيان السماع للراوي إذا كان مدلساً، وغيرها، وأما إذا قال: بمثله سواء بسواء فيكون غرضه في مثله وصورها، عبارة أن الحديث اللاحق الموافق للسابق لفظاً ومعنى إلا فيما استثنى منه، لذا جاء الإمام مسلم في السند الثاني وحذف المتن واكتفى بقوله: مثله وصورها لتعدد أغراضه المذكورة فيه.

المطلب الثاني:

الفرق بين: مثله و بمثله ونحوه

ما الفرق بين قوله: (بمثله) وقوله: (بنحوه) ؟

قوله: (بمثله) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في جميع لفظه ومعناه سواء بسواء، إلا فيما استثنى منه بنحو قوله: غير أنه قال: كذا وكذا.

وأن قوله: (بنحوه) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في بعض ألفاظه وبعض معناه. [4]

والفرق بين قوله: (بمثله) وقوله: (مثله): أن قوله: (بمثله) آكد مماثلة من قوله: (مثله)؛ لأن الباء لتأكيد المماثلة، لأن العرب لا تضع شيئا بلا فائدة.

وهذه الكلمات المختلفة كلها إنما يذكرها في المتابعات غالباً، وقد يذكرها قليلاً في الشواهد.[5]

وجاء عن " مسعود بن علي السِّجزي " أنه سمع الحاكم أبا عبدالله الحافظَ يقول: أن مما يلزم الحديثي من الضبطِ والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه؛ فلا يحل له أن يقول: مثله، إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: نحوه، إذا كان على مثل معانيه. والله أعلم [6]

قلت: كلام الإمام الحاكم فيه نظر، فقد بان من خلال الدراسة والتمحيص لما اتفق من اللفظ في الرواية فإن الإمام مسلم له أغراض متعددة تختلف بقوله مثله بحسب حال كل رواية،

ومما يؤيد ذلك ما قاله الإتيوبي: في البحر المحيط الثجاج، لأني وجدت كثيرا فيما يقوله فيه مسلم: "مثله" مرويا بالمعنى، بل وجدت حديثا قال فيه مسلم: "مثله" قال فيه البخاري: "نحوه"، فالظاهر أن هذه القاعدة التي ذكرها الحاكم ليست متفقا عليها على أنه يحتمل أن يقع الاختلاف بعد مسلم رحمه الله تعالى، فليتنبه لهذه الدقيقة.[7]

([3]) الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، ص212

4() الهَرَري الشافعي، **الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم**، ج 1/ ص157

[5]() المصدر نفسه

[6]() الحاكم، ابن البيع، (ت، 405)، **سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم النيسابوري**، ص 242

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المبحث الأول:

الإشارات المتعلقة بالرفع والوقف

ذكر الحافظ ابن رجب، على الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، فقال: والوجه الثاني "من وجوه معرفة صحة الحديث وسقمه" معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع".

فقد يروى الحديث مرفوعاً، ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلاً، وإرساله أثبت وآكد. أو قد يروى متصلاً، وهو في الحقيقة معضل، أو منقطع،[8] قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ائْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ »[9] قال ابن عساكر: فقال له فتى من أهل مرو، يقال له أحمد بن سعيد: هذا الحديث كنت لا ترفعه قال: ذلك على ما حدثنا وهذا على ما نحدث، اختلاف الروايتين في الرفع والوقف، لا يؤثر في الحديث ضعفاً، لجواز أن يكون الصحابي رضي الله عنه، يسند الحديث مرة، ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم , ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعٍ، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه، فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً، وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً[10] .

وهكذا نرى كلام ابن رجب، يوجب الوقوف على أصل الرواية، حتى لا يتوهم برفعها، وهي بالأصل موقوفة والعكس صحيح، أي معرفة حديث النبي صلى الله علية وسلم، من كلام الصحابي رضي الله عنه، وهكذا فبيان الرفع والوقف، من الأمور الدقيقة.

المطلب الأول:

إشارات الغرض منها بيان الرفع والوقف مع تقديم المرفوع

الحديث الأول: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ)

متن الحديث:

قال الامام مسلم : " حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ)"[11]

. " حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ **مِثْلَهُ**، وحَدَّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بِمِثْلِهِ**. قَالَ حَمَّادٌ: «ثُمَّ لَقِيتُ عَمْرًا، فَحَدَّثَنِي بِهِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»".[12]

7() الإتيوبي بن آدم، **البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج**، ص 169

8() ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1ص 148

9() معمر، جامع معمر بن راشد، ج 10 / ص 422 و ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 4 / ص 422، و البزار، مسند البزار، ج 1 / ص 397، و ابن البيع الحكم، المستدرك على الصحيحين، ج 4 / ص 135، البيهقي، الآداب للبيهقي، ج 1/ ص 175

(10) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ج1،ص417

(11) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، ج 1 / ص 493

(12) المصدر نفسه

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وهذ الحديث مما اختلف في رفعه ووقفه.

أما روية عبد بن الحميد عن عبد الرزاق عن زكريا فلم نجد من ذكرها.

وهي متابعة من عبد الرزاق لزكريا في الرواية المرفوعة.

تخريج الحديث بالوجهين:

روي الحديث مرفوعاً من طريق عمرو بن دينار، ورواه عنه جماعة من الثقات،

أخرجه الإمام إسحاق بن راهوية من طريق زكريا بن إسحاق،[13]

وأخرجه الإمام الترمذي في "جامعه" من طريق عن محمد بن جحادة، [14] وغيرهم.

والإمام أبي يعلى في "معجمه" من طريق حماد بن سلمة،[15] والإمام أبو عوانة في "مستخرجه" من طريق أبان العطار، و الإمام ابن حبان في "صحيحه" من طريق أيوب، والإمام ابن المقرئ في "معجمه" من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع،[16] و الإمام المخلص في "المخلصيات" من طريق زيادِ بنِ سعد،[17]

والإمام تمّام في "الفوائد" من طريق حماد بن زيد،[18]

وأما من روى الحديث موقوفاً من طريق عمرو بن دينار،

فأخرجه الإمام البزار في "مسنده" فقال: حَدَّثنا تميم بن المنتصر الواسطي، وَأحمد بن سنان، ومُحَمد بن سنان، ومُحَمد بن موسى قالوا: حَدَّثنا يزيد بن هارون قال: أَخْبَرَنَا حماد بن زيد، عَن أَيُّوبَ عَنْ عَمْرو بْنِ دِينار، عَن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلاَّ المكتوبة.

قال يزيد: وأخبرناه حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَن عَمْرو بْنِ دِينار، عَن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة ولم يرفعه. وهذا الحديث حَدَّثناه مُحَمد بْنُ عَبد الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، قَالَ، حَدَّثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَن عَمْرو بْنِ دِينار، عَن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة رضي الله عنه، موقُوفًا بمثله وهكذا رواه أصحاب حماد بهذا الإسناد موقُوفًا.

ورواه عَبد الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرو بْنِ دِينار، عَن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة موقُوفًا.[19]

أخرجه الإمام ابن أبي شيبة في "مصنفه" فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، يَقُولُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ.[20]

(13) ابن راهويه، مسند إسحاق بن راهويه، ح373/ وابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج 16 / ص 409، والدارمي، سنن الدارمي، ج 2 / ص 907، وأبو داود، سنن أبي داود، ج 2 / ص447، والترمذي، جامع الترمذي، ج 2 / ص282، والنسائي، سنن النسائي، ج 2 / ص116، وابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج 2 / ص169، وأبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، ج 1 / ص374، والطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج 10 / ص 312، والدينوري، المجالسة وجواهر العلم، ج 6 / ص47، وابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي، ج 1 / ص 218،وابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 5 / 566، 567،البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 / ص 678

(14) الترمذي، جامع الترمذي، ج 2 / ص282

(15) أبو يعلى، المعجم، ج 1 / ص 74، والسَّرَّاج، حديث السراج، ج 3 / ص 119

(16) المقرئ،المعجم لابن المقرئ، ج 1 / ص 394

(17) المخَلِّص، المخلصيات، ج 3 / ص 191، و أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج8 / ص 138

(18) تمام، الفوائد، ج 1 / ص 296

19() البزار، المسند، ج 15 / ص263

20() ابن أبي شيبة، مصنف بن أبي شيبة، ج 1 / ص 421

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" فقال: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ عَطَاءَ ابْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».[21]

ويظهر من خلال التخريج، بأن حماد بن زيد، روى الحديث بالوجهين؛ بالرفع والوقف.

أقوال العلماء في هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: مبيناً من رفعه ووقفه، ومرجحاً الرفع، "وهكذا روى أيوب، وورقاء بن عمر، وزياد بن سعد، وإسماعيل بن مسلم، ومحمد بن جحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، ولم يرفعاه، والحديث المرفوع أصح عندنا"[22]

وقال الحافظ ابن رجب: "وقد اختلف فِي رفعه ووقفه، واختلف الأئمة فِي الترجيح، فرجح الترمذي رفعه، وكذلك خرجه مُسْلِم فِي (صحيحه)، وإليه مال الإمام أحمد، ورجح أبي زُرْعَة وقفه، وتوقف فِيهِ يَحْيَى بْن معين، وإنما لَمْ يخرجه البخاري لتوقفه، أو لترجيحه وقفه. والله أعلم"[23]

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: (قوله: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)

"هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه، واختلف على عمرو بن دينار، في رفعه ووقفه، وقيل: إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه، ولمّا كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة".[24]

خلاصة القول: هذا الحديث قد اختلف في رفعه ووقفه.

أما الذين رجحوا رفع الحديث، فهم الإمام مسلم، والامام الترمذي، واليه مال الإمام أحمد.

والذين رجحوا وقف الحديث، الإمام أبي زرعة، وما فهم من صنيع الإمام البخاري.

والذي لم يرجح الحديث رفعاً و لا وقفاً، وتوقف فيه، الإمام يحيى بن معين، حيثُ قال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" يرفعه قوم ويوقفه قوم، جميع الذين رووه ليس بهم بأس[25]

والراجح من خلال جمع طرق الحديث بالوجهين، أن الذين رووا الحديث مرفوعاً، أكثر عدداً من الذين رووا الحديث موقوفاً، وغرض الإمام مسلم من سوقه الرواية، بيان متابعة حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، لزكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، وأن الرواية المرفوعة مقدمة على الرواية الموقوفة، وكثرة العدد قرينة تدل على ان الحديث مرفوع، لانهم معهم زيادة علم، وأما الألفاظ في الرواية الموقوفة فهي نفس الألفاظ الرواية المرفوعة لم تتغير، والله تعالى أعلى وأعلم،

ومما يؤيد ذلك ما قاله النووي: "قوله: قال: حماد ثم لقيت عمراً فحدثني به، ولم يرفعه. هذا الكلام لا يقدح في صحة الحديث ورفعه؛ لأن أكثر الرواة رفعوه قال الترمذي: ورواية الرفع أصح، أن الرفع مقدم على الوقف على المذهب الصحيح، وإن كان عدد الرفع أقل فكيف إذا كان أكثر".[26]

الحديث الثاني: (إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ)

متن الحديث:

21() الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ج 2 / ص 436

22() الترمذي، السنن، ج 2 / 282

(23) ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6/ 55

(24) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 2/ ص149

(25) ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، ج 1 / ص 112

(26) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج5/ ص223

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ الْقَزَّازِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غُرْفَةٍ وَنَحْنُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَاطَّلَعَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا تَذْكُرُونَ؟ " قُلْنَا: السَّاعَةَ، قَالَ: " إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَالدُّخَانُ وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ تَرْحَلُ النَّاسَ " قَالَ شُعْبَةُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ رضي الله عنه، مِثْلَ ذَلِكَ، لَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ أَحَدُهُمَا فِي الْعَاشِرَةِ: نُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ الْآخَرُ: وَرِيحٌ تُلْقِي النَّاسَ فِي الْبَحْرِ،[27]

. حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غُرْفَةٍ، وَنَحْنُ تَحْتَهَا نَتَحَدَّثُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، **بِمِثْلِهِ**. قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: تَنْزِلُ مَعَهُمْ إِذَا نَزَلُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، قَالَ شُعْبَةُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، قَالَ: أَحَدُ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ: نُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وقَالَ الْآخَرُ: رِيحٌ تُلْقِيهِمْ فِي الْبَحْرِ،[28]

تخريج الحديث:

الذين أخرجوا الحديث مرفوعاً، منهم سفيان بن عيينة .

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده فقال: نا وكيع، عن سفيان، عن فرات الفراز، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه قال: اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غرفة له، ونحن نتذاكر الساعة، فقال: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: الدَّجَّالُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَثَلَاثُ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ أَبْيَنَ، تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ تَنْزِلُ مَعَهُمْ إِذَا نَزَلُوا وَتَقِيلُ مَعَهُمْ إِذَا قَالُوا "[29]

رواية شعبة بن الحجاج التي ذكرها الإمام مسلم: أخرجها ابن منده في الإيمان [30]

رواية عبد الرحمن المسعودي:

حدثنا أبو داود قال: حدثنا المسعودي، عن فرات القزاز، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه، من أهل الصفّة قال: اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نتذاكر الساعة فقال: "إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ الدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ، وَالدَّابَّةُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَثَلَاثَةُ خُسُوفٍ خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَفَتْحُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ".[31]

تخريج الرواية الموقوفة:

لم نجد من ساقها إلا رواية عبد العزيز بن رفيع؛ أخرجها ابن منده في الإيمان والرواية التي ذكرها الإمام مسلم[32]

هذا الحديث رواه شعبة بن الحجاج بالوجهين؛ الرفع والوقف.

روى شعبة بن الحجاج، عن فرات الفزاري، الحديث مرفوعاً إلى النبي صلى الله علية وسلم،

([27]) مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح**، ج 4 / ص 2225

([28]) المصدر نفسه

([29]) ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، ج 2 / ص 317، و الطبراني، **المعجم الكبير**، ج 3 / ص 172

([30]) ابن مَنْدَه، **الإيمان لابن منده**، ج 2 / ص 918

([31]) الطيالسي، **مسند أبي داود الطيالسي**، ج 2 / 394، و النسائي، **السنن الكبرى**، قوله تعالى: {يوم تأتي السماء بدخان مبين} [الدخان: 10]، ج 10 / 253

([32]) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، ج 4 / ص2225

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وروى شعبة بن الحجاج، عن عبد العزيز بن رفيع، الحديث موقوفاً فيكون شعبة، روى الحديث بالوجهين، وذكر شعبة في الرواية عن رجل وتبين من خلال الرواية أن الرجل هو عبد العزيز بن رفيع.

وقال الإمام الدار قطني: ولم يرفعه غير فرات عن أبي الطفيل من وجه صحيح. قال: ورواه عبد العزيز بن رفيع، وعبد الملك بن ميسرة موقوفاً.[33]

قال الإمام النووي: هذا الإسناد مما استدركه الدار قطني على الإمام مسلم. [34]

وأجاب الإمام النووي فقال: وقد ذكر مسلم رواية ابن رفيع موقوفةً؛ كما قال: ولا يقدح هذا في الحديث؛ فإن عبد العزيز بن رفيع، ثقة حافظ متفق على توثيقه؛ فزيادته مقبولة.[35]

ومن خلال تخريج الحديث يتبين لنا، أن الروايات المرفوعة جاءت من طريق فرات القزاز، والرواية الموقوفة جاءت من طريق عبد العزيز بن رفيع، التي ذكرها الإمام مسلم، وابن منده.

وأما حال فرات القزاز، الذي رفع الحديث فقد وثقه ابن معين، [36] والعجلي،[37] و النسائي،[38] و أبو حاتم وقال: "صالح الحديث"[39] وذكره ابن حبان في "الثقات"[40] ، و ابن حجر،[41] ،وأما حال عبد العزيز بن رفيع، الذي روى عنه شعبة الرواية بالوقف فهو من الثقات.[42]

ويظهر مما سبق أن غرض الإمام مسلم، من سوقه هذه الرواية، بيان أن الرواية جاءت مرفوعة وموقوفة، من طريق واحد وهو شعبة بن الحجاج، الذي روى الحديث بالوجهين، فقدّم الرواية المرفوع في الباب، والتي رواها شعبة ،عن فرات القزاز، وهي دليل على أنها الأصح والأقوى، كما ذكر ذلك الإمام الدار قطني فقال: ولم يرفعه غير فرات، عن أبي الطفيل، من وجه صحيح[43] و تابع شعبة، بالرفع سفيان بن عيينة، وعبد الرحمن المسعودي، وتأخير الرواية الموقوفة، التي تفرد بروايتها شعبة، من طريق عبد العزيز بن رفيع، والرواية الموقوفة لها حكم المرفوع، وهذا إخبار عن الغيب، أي ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم, فالراوي لا يقول مثل هذا من قبيل نفسه، وأن الحديث مرفوع حكماً، إنما هذا من كلام النبي صلى الله علية وسلم، وأما الألفاظ في الرواية الموقوفة؛ فهي نفس الألفاظ في الرواية المرفوعة، والاختلاف في ذكر وقَالَ أَحَدُهُمَا فِي الْعَاشِرَةِ: نُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في رواية عبد العزيز، وقَالَ الْآخَرُ: وَرِيحٌ تُلْقِي النَّاسَ فِي الْبَحْرِ، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثاني:

إشارات الغرض منها بيان الرفع والوقف مع تقديم الموقوف

الحديث الثالث: (بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ**)**

([33]) الدار قنطي، **الإلزامات والتتبع للدار قطني**، ج 1 /ص 183

34() النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج 18 /ص 27

([35]) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج 18 /ص 27

([36]) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 7 / ص 79،(451)

([37]) العجلى، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء**، ج 2 / ص 204، (1474)

([38]) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج 23 / ص 152، (4711)

([39]) المصدر السابق ج 7 / ص 79

([40]) ا بن حبان، **الثقات**، ج 7 / ص 321، (10271)

([41]) ا بن حجر، **تقريب التهذيب**، ج 1 / ص 444، (5371)

([42]) المصدر نفسه، ج 1 / ص 357، (4095)

43() الدار قنطي، **الإلزامات والتتبع للدار قطني**، ج 1 /ص 183

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

متن الحديث:

قال: الإمام مسلم حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ»[44]

ـ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْزَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ **بِمِثْلِ** حَدِيثِ مَالِكٍ، [45]

هذا الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، وقد قالوا: الكلام في أوله موقوف، على أبي هريرة رضي الله عنه، وفي آخر الكلام مرفوع إلى النبي صلى الله علية وسلم.

وأما رواية زياد بن سعد المرفوعة:

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ».[46]

تخريج الحديث:

رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري:

أخرجه الإمام الحميدي في مسنده فقال: ثنا سفيان، عن الزهري، قال: أخبرني عبد الرحمن الأعرج، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيُمْنَعُهَا الْمَسَاكِينَ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».[47]

أخرجه الإمام سعيد منصور في "سننه" فقال: نا سفيان، نا الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ؛ يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».[48]

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"،[49] والإمام ابن ماجه في "سننه"،[50]

والإمام النسائي في "سننه الكبرى"،[51] و الإمام أبو نُعيم في "مستخرجه"،[52]

والإمام البيهقي في "سننه الكبرى".[53]

ونلاحظ أن رواية ابن ابي عمر عن سفيان يختلف لفظها في بداية الحديث، حيث قال بدل: بئس الطعام؛ شر الطعام، وهؤلاء جميعاً أخرجوا الرواية عن سفيان موقوفةً.

اقوال العلماء في الحديث:

الناظر في كلام العلماء على هذا الحديث يجدهم يميلون إلى الحكم على الحديث بالوقف، كما يلي:

([44]) مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح**، ج 2 / 1054

([45]) المصدر نفسه

([46]) المصدر نفسه

([47]) الحميدي، **مسند الحميدي**، ج 2 / ص 436

([48]) سعيد بن منصور، **سنن سعيد بن منصور**، ج 1 / ص 174

([49]) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج 12 / ص 223

([50]) ابن ماجه، **السنن**، ج 2 / ص 102

([51]) النسائي، **السنن الكبرى**، ج 6 / ص 209

([52]) أبو نعيم، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، ج 4 / ص 108

([53]) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج 7 / ص 427

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قال الإمام الدار قطني في العلل: حينما سُئل عن هذا الحديث، فقال: "يرويه الزهري واختلف عنه؛
فرواه أيوب السختياني، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله.
وتابعه النعمان بن راشد من رواية جرير بن حازم عنه...
وقد اختلف، عن ابن عيينة، فرواه الحميدي، ومحمد بن هشام، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً. وخالفهما علي بن عمرو الأنصاري، رواه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ووهم فيه على ابن عيينة.
ورواه يونس الأيلي، وعمرو بن الحارث، ومالك بن أنس، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفاً.
ورفعه إسماعيل بن مسلمة القعنبي، عن مالك، ووهم في رفعه".[54]

نلاحظ أن الدار قطني يرجح أن الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، وأن الرفع وهم، وأن معظم الذين رووا الحديث عن الزهري رووه على الوقف.

وقال الإمام ابن بطال: أخرجه أهل التصنيف في المسند كما أخرجوا حديث ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: (لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) ، وحديث أبى الشعثاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه رأى رجلاً خارجًا من المسجد بعد الأذان، فقال: (أما هذا فقد عصى أبا القاسم) ، ومثل هذا لا يكون رأيًا، وإنما يكون توقيفًا. وهذا الحديث حجة في وجوب إجابة دعوة الوليمة، ولا خلاف في ذلك بين الصحابة والتابعين.[55]

وهكذا نرى الإمام ابن بطال يصرح بأن الحديث موقوف؛ كما توجد إشارة برفعه، وهي قوله: عصى الله ورسوله.

وقال الإمام ابن عبد البر: "هذا عند جمهور رواة الموطأ من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، قال أبو عمر: ورواه معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، والأعرج، جميعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: شرّ الطعام طعام الوليمة يدعى الغني ويمنع المسكين، وهي حق من تركها؛ فقد عصى. ذكره عبد الرزاق عن معمر بهذا الإسناد، وهذا اللفظ من قول أبي هريرة رضي الله عنه، قال عبد الرزاق: وربما قال معمر في هذا الحديث ومن لم يأت الدعوة؛ فقد عصى الله ورسوله، ورواه الأوزاعي عن الزهري بمثل إسناد مالك، ولفظه سواء، ورواه ابن جريج عن ابن شهاب فجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم".[56]

وقال الإمام القرطبي: "أكثر الرواة والأئمة على رواية هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه. وقد انفرد برفعه زياد بن سعد عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "شر الطعام..." وذكر الحديث. وهو ثقة إمام وأيضاً فمن وقفه ذكر فيه ما يدل على أنه مرفوع؛ وذلك أنه قال فيه: "ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله" وظاهر هذا الرفع؛ لأن الراوي لا يقول مثل هذا من قبل نفسه، وقد تبين في سياق الحديث أن الجهة التي يكون فيها طعام الوليمة شر الطعام".[57]

ونلاحظ أيضاً أن الإمام القرطبي، يُبين أن أكثر الرواة والأئمة على أن هذا الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، وأن الرفع قد تفرد به زياد بن سعد، عن الأعرج ،عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

([54]) الدار قطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج9/ص116،117

([55]) ابن بطال، **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، ج7/ص289

([56]) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ج10/ص177

([57]) القرطبي، **المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ج 4 / ص 154

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وقال الإمام النووي: قوله (شر الطعام طعام الوليمة) ذكره مسلم، موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً، حكم برفعه على المذهب الصحيح لأنها زيادة ثقة، ومعنى هذا الحديث الإخبار بما يقع من الناس بعده صلى الله عليه وسلم.[58]

وهكذا نجد أكثر الأئمة على أن الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه وقالوا : إن من ذكره موقوفٍ، فقد ذكر ما يدل على أنه مرفوعٍ، حيثُ قيل: فيه "ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله"، وهذا إخبار عن الغيب، أي ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالراوي لا يقول مثل هذا من قبيل نفسة، وأن الحديث مرفوع حكماً، والراجح الذي نميل إليه أن غرض الإمام مسلم من الحديث تقديم الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة في الباب، وفي هذا دليل على أن الرواية الموقوفة الأصح، والأقوى من الرواية المرفوعة، وتأخير الرواية المرفوعة، التي تفرد بروايتها زياد بن سعد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وختم الإمام مسلم بها الباب، وهذه قرينة لوجود خلل في الرواية المرفوعة، ولعل الإمام مسلم، أراد فيها الإعلال بتقديم الموقوف على المرفوع، والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث الثاني:

الإشارات المتعلقة بإثبات السماع وفيه مطلبين

سنتكلم في هذا المبحث عن سماع الراوي من شيخه أو عدم سماعه، ما يعرف بالتدليس وهو من القواعد المهمة في علوم الحديث، من حيثُ معرفة اتصال الرواية من انقطاعها، ويكون مما يترتب عليها قبول الرواية، أو عدم قبولها وجرت العادة من الإمام مسلم، بأن الرواية إذا جاءت بالعنعنة في الإسناد، فإنه يأتي بالرواية التي ذكر فيها السماع وإن لم يكن الراوي مدلساً.

المطلب الأول:

إشارات كان الغرض منها التصريح بالسماع لوجود عنعنة راوٍ مدلس

الحديث الرابع: (مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ)

متن الحديث:

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»[59]

ـ حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْثَرٌ ح، وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ **مِثْلَهُ**. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ"[60]

تخريج الحديث:

رواية جرير، و عبثر،عن شعبة بن الحجاج، فلم نجد من ساقها.

وأما رواية شعبة عن سليمان قال: سمعت ذكوان

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه فقال: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا شعبة، عن سليمان، قال: سمعت ذكوان، يحدث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ

([58]) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج9/ص 237

[59]() مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح**، ج 1 / ص 103

(60) المصدر نفسه

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا »[61]

أخرجه الإمام الترمذي في "جامعه".[62] و الإمام النسائي في "سننه".[63]

و الإمام أبو نُعيم في "مستخرجه".[64]

يظهر أن غرض الإمام مسلم، من سوق هذه الرواية، وبيان تصريح سماع الأعمش، من أبي صالح ذكوان والأعمش، مدلس مشهور.

قال شعبة بن الحجاج: كفيتكم تدليس ثلاثة، الأعمش، وأبي اسحاق السبيعي، وقتادة.[65]

فقد عنعن في السند الأول في الرواية، من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والمدلس لا يحتج بروايته المعنعنة، حتى يصرح بالسماع.

ثم ساق السند الثاني من طريق شعبة ،عن الأعمش، مصرحاً فيها بالسماع قال: سمعت ذكوان هو أبي صالح، وبهذا تكون إشكالية التدليس قد زالت عن الرواية، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثاني:

إشارات الغرض منها بيان السماع لوجود عنعنة في الرواية

الحديث الخامس: (تحريم الخمر والميتة وشحومها)

متن الحديث:

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ[66]

ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ **بِمِثْلِ** حَدِيثِ اللَّيْثِ"[67]

تخريج الحديث:

رواية عبد الحميد بن جعفر:

(61) البخاري، **الجامع الصحيح**، ج 7 / ص 139

(62) الترمذي، **الجامع**، ج 4 / ص 386

(63) النسائي، **السنن**، ج 4 / ص 66

(64) أبي نُعيم، **المستخرج**، ج 1 /ص 178

(65) العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ج1/ ص104

(66) مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح**، ج 3 / ص 1207

(67) المصدر نفسه

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" فقال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن عبد الحميد بن جعفر قال: وأخبرني يزيد بن أبي حبيب، أن عطاء، كتب يذكر، أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح: " إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَنَازِيرِ، وَبَيْعَ الْمَيْتَةِ، وَبَيْعَ الْخَمْرِ، وَبَيْعَ الْأَصْنَامِ " وَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَرَى فِي شُحُومِ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا يُدْهَنُ بِهَا السُّفُنُ وَالْجُلُودُ، وَيُسْتَصْبَحُ بِهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَاتَلَ اللهُ يَهُودَ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا، أَخَذُوهُ فَجَمَّلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ ".(68)

وأورده الإمام البخاري في "صحيحه" معلقاً، بعد ذكر رواية الليث فقال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أنه: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول عام الفتح وهو بمكة: « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ، وَالمَيْتَةِ وَالخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ المَيْتَةِ، فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لاَ، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ اليَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»(69)

وأخرجه الإمام أبو داود في سننه.(70)

قلت: قد بين البخاري رحمه الله، في هذه الرواية التي علقها أن يزيد بن أبي حُبيب، لم يسمعه من عطاء إنما كتب إليه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل: "سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ بَيْعَ الخَنَازِيرِ وَالمَيْتَةِ وَالأَصْنَامِ، فَقَالَ رجُلٌ: فَمَا تَرَى فِي شُحُومِ المَيْتَةِ يُدَّهَنُ بِهَا؟ فَقَالَ: لعَنَ اللهُ اليَهُودَ ... ، الحديث) قلت: ورواه أيضاً حاتم بن إسماعيل، عن عبد الحميد ابن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ مثله.

قلت: فأيهما أصح؟ قال أبي: حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء: هو من حديث محمد بن إسحاق ، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أعلم يزيد بن أبي حبيب، سمع من عطاء، شيئاً. ولا أعلم أحداً من المصريين، روى هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فإن كان عبد الحميد، سمعه وحفظه، فإن محلّه الصدق(71)

يظهر من تخريج الحديث والنظر في طرقه؛ أن غرض الإمام مسلم من سوقه هذا السند، بيان السماع الذي حصل ليزيد بن أبي حبيب، من عطاء بن أبي رباح، كان مكاتبة لا سماعٍ؛ لذلك ساق السند الأول في الرواية بالعنعنة، ثم ساق السند الثاني ليبين أن العنعنة محمولة على المكاتبة، وهذا مما يدل على الدقة المتناهية عند الإمام مسلم في بيان طرق تحمل الحديث، والله تعالى أعلى وأعلم.

خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث

وفي هذه الدراسة تبين معنا أن لمسلم عدة أغراض من الإشارات بقوله (مثله) وصورها نجملها في النقاط التالية:

1. أن غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات هو المتابعة لما قبلها من أحاديث الباب ومنها اختلاف الرواة في الرفع والوقف، واثبات السماع، و منها المثلية في اللفظ والمعنى من أجل تجنب تكرار الألفاظ، ومنها الاختصار و البراعة الدقة في الصناعة الأسانيد .

(68) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج 22 / ص 378

(69) البخاري، **الجامع الصحيح**، ج 2 / ص 84

(70) ابو داود، **السنن**، ج 5 / ص351

(71) ابن أبي حاتم، **العلل لابن أبي حاتم**، ج3/ ص626، رقم1140

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

2. أثبتت هذه الدراسة أن غرض الإمام مسلم من هذه الإشارات مثله وصورها، اللاحقة ليس لها علاقة مباشرة بالرواية السابقة من حيث المثلية بأن تكون مثلها بالفظ والمعنى، بل لها حالات تختلف في كل رواية من حيث تعلق الرواية السابقة بالرواية اللاحقة.
3. تبين معنا أن هذه الإشارات لا بد لها من البحث والتحري والمقارنة بين الألفاظ حتى تكون واضحة المعنى ونفهم غرض مسلم منها.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

القيام بمثل هذه الدراسات التي تعنى في الإشارات الغامضة والغير واضح غرض ومقصود الإمام مسلم من إيرادها في كتابه الصحيح، مثل زاد ونقص، وقدم وأخر، وساق الحديث وقص الحديث، ونحوه وصورها، دراسة حديثية شاملة وافية.

2. عمل بحث علمي متكامل لدراسة جميع هذه الإشارات في صحيح مسلم تتبناه إحدى الجامعات على شكل رسائل.

المصادر والمراجع

ابن الأعرابي، أبو سعيد، أحمد بن محمد، (1997م)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط1، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي.

البخاري، أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل، الجعفي، (1422هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، (1988م)، مسند البزار البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف، (2003م)، شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، الرياض: مكتبة الرشد.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (2003م)، السنن الكبرى، تحقق: محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، ابو عيسى،: محمد بن عيسى، (1975م)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

تمام، أبو القاسم تمام بن محمد، (1412هـ)، الفوائد، تحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن، (1952م)، الجرح والتعديل، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، (2006م)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1،الحميضي.

ابن حبان، أبو حاتم، محمد بن حبان، الدارمي، (1973م)، الثقات، تحقيق: وزارة الهندية، بأشراف: الدكتور محمد عبد المعيد خان، ط1، الهند: دائرة المعارف.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حمد بن حبان البُستي ،(1993م)، صحيح ابن حبان ،تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد، (1986)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د، ط، بيروت: دار المعرفة.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير، (1996م)، مسند الحميدي، تحقق : حسن سليم، ط1، دمشق: دار السقا.

ابن حنبل ، ابو عبد الله ،احمد بن محمد الشيباني، (2001م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الارنؤوط، عادل مرشد، واخرون، ط1،بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق ،النيسابوري ،(د، ت)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، د، ط، بيروت: المكتب الاسلامي.

الخطيب، د. حذيفة شريف الشيخ صالح(2010م)، منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح، رسالة دكتوراه، في الجامع الاردنية، بأشراف الدكتور محمد عيد الصاحب.

الخِلَعي، أبو الحسن، علي بن الحسن، الشافعيّ، (2004م)، الخامس عشر من الخلعيات، ط1، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر،(1985م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، الرياض: دار طيبة.

الدار قنطي، أبو الحسن علي بن عمر، (1985م)، الإلزامات والتتبع للدار قطني ، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارمي، ابو محمد، عبدالله السمرقندي، (200م)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم اسد، ط1، السعودية: دار المغني.

دهني، د. عاشور،(د، ت)، منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح، د،ط ،(د، م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث ، السِّجِسْتاني، (د، ت)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد عبد الحميد، د، ط، بيروت المكتبة العلمية.

الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان، (1419هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، د،ط، البحرين ام الحصم: جمعية التربية الإسلامية ،بيروت لبنان: دار ابن حزم.

ابن را هويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المروزي، (1991م)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، (1996م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من الحقيقين، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

السَّرَّاج، أبو العباس محمد بن إسحاق،(2004م)، حديث السراج، تحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ط1، (د، م)، الفاروق الحديثة.

سعيد بن منصور، أبو عثمان، الجوز جاني، (1997م)، سنن سعيد بن منصور، حقق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، الهند: الدار السلفية.

ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد، (1997م)، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، ط1، الرياض: دار الوطن.

ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد, (1409هـ)، مصنف بن أبي شيبة، تحقق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (1403هـ)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي.

الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، (د، ت)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1494م)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو طربوش، راما نبيل،(2017م)، تصحيح اوجه الرواية المختلفة عند الإمام مسلم، رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الاردنية بأشراف الدكتور عبد ربه أبو صعيليك.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود،(1999م)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط1،مصر: دار هجر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله،(2012م)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد، محمد عبد الكبير، د، ط، الكويت: وزارة الاوقاف.

العجلى، أبو الحسن أحمد بن عبد الله، (1985)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1،المدينة المنورة: مكتبة الدار.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (1998م)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة.

الفلوجي، حسن خليل احمد،(2017م)، منهج الإمام مسلم في ترتيب أحاديث كتابه المسند الصحيح، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه جامعة العلوم الاسلامية بأشراف الدكتور عبد ربه أبو صعيليك.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر،(1996م)، المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: أحمد محمد، و محيي الدين ديب، واخرون، ط1، دمشق: دار ابن كثير، بيروت: دار الكلم الطيب.

ابن ماجه، ابو عبدالله، محمد القزويني، (د، ت)، سنن ابن ماجه ،تحقيق :محمد فؤاد عبدالباقي، د، ط، ار احياء الكتب العلمية، فيصل البابي الحلبي.

المدخلي ، ربيع بن هادي،(1988م)، منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه ودحض شبهات حوله.

المزي، أبي محمد، يوسف بن عبد الرحمن، (1980م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن، النيسابوري، (د، ت)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حقق: محمد فؤاد عبد الباقي، د، ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن معين، أبو زكريا يحيى المري، (د، ت)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، د، ط، دمشق: دار المأمون للتراث.

المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم، (1998م)، المعجم لابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق، (ت، 395)، الإيمان لابن منده، حقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المليباري، د. حمزة عبدالله(1997م)، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، ط1، (د، م)، دار ابن حزم.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، (2001م)، السنن الكبرى، تحقيق : حسن عبد المنعم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، ابو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (2001هـ)، سنن النسائي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبي نعيم أحمد بن عبد الله، الأصبهاني، (1974م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د، ط، مصر: السعادة.

أبي نعيم، الأصبهاني، أحمد بن عبد الله(1996م)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقق: محمد حسن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبي يعلى، الموصلي، أحمد بن علي،(1984م)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث.

أبي يعلى الموصل، أحمد بن علي بن المثُنى، (1407)، المعجم، تحقق: إرشاد الحق الأثري، ط1، فيصل اباد: إدارة العلوم الأثرية.

قائمة المراجع المرومنة:

Ibn Al-Arabi, Abu Saeed, Ahmad Ibn Muhammad, (1997 AD), ***Ibn Al-Arabi Dictionary,*** (In Arabic), edited by: Abdul-Mohsen Al-Husseini, ed. 1, Saudi Arabia: Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Bukhari, Abu Abdullah, Muhammad ibn Ismail, Al-Jaafi, (1422 AH), ***Al-Jami Al-Musnad Al-Sahih Al-Suhariyyah, summarized from the matters of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace and his years and days,*** (In Arabic), verified by: Muhammad Zuhair Al-Nasir, 1st ed.

Al-Bazar, Abu Bakr Ahmad Ibn Amr, (1988 AD***), Musnad Al-Bazzar Al-Bahr Al-Zakhkhar,*** (In Arabic), edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, and Adel Bin Saad, Al-Madinah Al-Munawwarah Library of Sciences and Governance.

Ibn Battal Abu Al-Hassan Ali Bin Khalaf, (2003 AD), **the explanation of Sahih Al-Bukhari by Ibn Battal,** (In Arabic), edited by: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, 2nd Edition, Riyadh: Al-Rashed Library.

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein, (2003 AD), ***Al-Sunan Al-Kubra,*** (In Arabic), verified by: Muhammad Abdul-Qadir Atta, 3rd Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah.

Al-Tirmidhi, Abu Issa, Muhammad bin Issa, (1975 CE), ***Sunan al-Tirmidhi,*** (In Arabic), edited by: Ahmad Muhammad Shaker, 2nd Edition, Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press Company.

Tamam, Abu al-Qasim, Tamam ibn Muhammad, (1412 AH), **the benefits,** (In Arabic), verified by: Hamdi Abd al-Majid al-Salafi, First Edition, Riyadh: Al-Rashed Library.

Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman, (1952 AD), ***Al-Jarh and Al-Ta'idi 1st Edition,*** (In Arabic), Beirut: The Arab Heritage Revival House.

Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman bin Muhammad, (2006 CE), ***al-Illal by Ibn Abi Hatim,*** (In Arabic), investigation: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, 1st edition, Al-Humaidhi.

Ibn Hibban, Abu Hatim, Muhammad Ibn Hibban, Al-Darami, (1973 AD), ***Al-Thiqaat,*** (In Arabic), investigation by the Indian Ministry, under the supervision of: Dr. Muhammad Abdul-Mu`id Khan, First Edition, India: Department of Knowledge.

Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad bin Hamad bin Hibban Al-Bosti, (1993 AD), ***Sahih Ibn Hibban,*** (In Arabic), edited by: Shuai Al-Arnaout, 1st Edition, Beirut: Foundation for the Message.

Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmad, (1986), ***Taqir al-Tahdheeb***, (In Arabic), edited by: Muhammad Awamah, 1st Edition, Syria: Dar Al-Rashid.

Ibn Hajar, Abu al-Fadl, Ahmad bin Ali al-Asqalani, (1379 AH), ***Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari***, (In Arabic), edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, d, i, Beirut: Dar al-Maarifa.

Al-Hamidi, Abu Bakr Abdullah bin Al-Zubair, (1996 AD), ***Musnad Al-Hamidi,*** (In Arabic), verified by: Hasan Salim, 1st Edition, Damascus: Dar Al-Saqqa.

Ibn Hanbal, Abu Abdullah, Ahmad Ibn Muhammad Al-Shaibani, (2001 AD), ***the Musnad of Imam Ahmad Ibn Hanbal,*** (In Arabic), edited by: Shuaib Al-Arna`out, Adel Morshed, and others, 1st Edition, Beirut: Foundation for the message.

Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad bin Ishaq, Al-Nisaburi, (d, t), ***Sahih Ibn Khuzaymah,*** (In Arabic), investigation by: Dr. Muhammad Mustafa Al-Azami, d., Beirut: The Islamic Office.

Al-Khatib, Dr. Hudhayfah Sharif Sheikh Saleh (2010 AD), ***Imam Muslim's Approach to Explanation in Al-Sahih Mosque,*** (In Arabic), PhD Thesis, in the Jordanian Mosque, under the supervision of Dr. Muhammad Eid Al-Saheb.

Al-Khula'i, Abu al-Hasan, Ali ibn al-Hasan, al-Shafi'i, (2004 CE), ***The Fifteenth of the Khula'iyat,*** (In Arabic), ed. 1, manuscript published in the Free Word Mosque program of the Islamic Network website.

Al-Dar Qutni, Abu Al-Hassan Ali Bin Omar, (1985 AD), ***the reasons mentioned in the hadiths of the Prophet,*** (In Arabic), edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, 1st Edition, Riyadh: Dar Taibah.

Al-Dar Qanti, Abu Al-Hassan Ali Bin Omar, (1985 AD), ***Obligations and Traceability of Dar Qutni,*** (In Arabic), investigation by: Sheikh Abu Abd al-Rahman Muqbel bin Hadi al-Wadaei, First Edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Romanization- Al-Darami, Abu Muhammad, Abdullah Al-Samarqandi, (2000 AD), ***Sunan Al-Darami,*** (In Arabic), edited by: Hussein Salim Asad, 1st Edition, Saudi Arabia: Dar Al-Mughni.

Fatty, d. Ashur, ***the approach of Imam Muslim bin Al-Hajjaj in mentioning the reasoned news through his book Al-Musnad Al-Sahih.*** (In Arabic).

Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath, Al-Sijistani, (d, t), ***Sunan Abi Dawood,*** (In Arabic), edited by: Muhammad Abd al-Hamid, d, i, Beirut Scientific Library.

Al-Dinouri, Abu Bakr Ahmad Ibn Marawan, (1419 AH), ***Majalisah and the jewels of knowledge,*** (In Arabic), verified by: Abu Ubaidah Mashhur bin Hassan Al Salman, d, i, Bahrain Umm Al-Hasam: Islamic Education Association, Beirut, Lebanon: Dar Ibn Hazm.

Ibn Rawa Hwayh, Abu Ya`qub Ishaq bin Ibrahim al-Marwazi, (1991 CE), ***the Musnad of Ishaq bin Rahwayh,*** (In Arabic), edited by: Dr. Abdul Ghafoor bin Abdul Haq, Medina: Faith Library.

Ibn Rajab al-Hanbali, Zain al-Din Abd al-Rahman bin Ahmad, (1996 CE), ***Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari,*** (In Arabic), edited by: A collection of al-Haqiqiyyin, i 1, Medina: The Ghurabaa Archaeological Library.

Al-Sarraj, Abu Al-Abbas Muhammad bin Ishaq, (2004 AD), ***the hadith of Al-Sarraj,*** (In Arabic), verified by: Abu Abdullah Hussein Ibn Okasha, ed. 1, Al-Faruq Al-Hadith.

Saeed bin Mansour, Abu Uthman, Al-Jawz Jani, (1997 AD), ***Sunan Saeed bin Mansour,*** (In Arabic), verified by: Habib Al-Rahman Al-Azami, Edition 1, India: Al-Dar Al-Salafiyyah.

Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr, Abdullah bin Muhammad, (1997 AD), ***the Musnad of Ibn Abi Shaybah,*** (In Arabic), edited by: Adel Bin Yusef Al-Azzazi and Ahmad Bin Farid Al-Mazidi, First Edition, Riyadh: Dar Al-Watan.

Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr, Abdullah bin Muhammad, (1409 AH), ***Musannaf bin Abi Shaybah,*** (In Arabic), verified by: Kamal Yusuf al-Hout, 1st Edition, Riyadh: Al-Rashed Library.

Al-San`ani, Abu Bakr Abd Al-Razzaq Bin Hammam, (1403 AH), ***compiled by Abd Al-Razzaq Al-San`ani,*** (In Arabic), verified by: Habib Al-Rahman Al-Azami, 2nd Edition, Beirut: The Islamic Office.

Al-Tabarani, Abu al-Qasim, Suleiman bin Ahmed, (d, t), ***the great lexicon,*** (In Arabic), edited by Hamdi bin Abd al-Majid al-Salafi, second edition, Cairo: Ibn Taymiyyah Library.

Al-Tahawi, Abu Jaafar Ahmad Ibn Muhammad, (1494 AD), ***Explanation of the problem of archeology,*** (In Arabic), edited by: Shuaib Al-Arna`ut, 1st Edition, Beirut: Foundation for the Message.

Abu Tarboush, Rama Nabil, (2017 AD), ***Correcting the various aspects of Imam Muslim's narration,*** (In Arabic), a PhD thesis discussed at the University of Jordan under the supervision of Dr. Abd Rabbu Abu Sa`ilik.

Al-Tayalisi, Abu Dawud Suleiman bin Dawood, (1999 AD), ***the Musnad of Abu Dawood Al-Tayalisi,*** (In Arabic), edited by: Dr. Muhammad bin Abdul-Mohsen Al-Turki, First Edition, Egypt: Dar Hajar.

Ibn Abd al-Barr, Abu Omar Yusuf bin Abdullah, (2012 AD***), introducing the meanings and chains of transmission in al-Muwatta,*** (In Arabic), edited by: Mustafa bin Ahmed, Muhammad Abd al-Kabir, d, i, Kuwait: Ministry of Endowments.

Al-Ajali, Abu Al-Hasan Ahmad Ibn Abdullah, (1985), ***knowledge of trustworthy men of scholars and hadiths and of the weak***, (In Arabic), edited by: Abd al-Alim Abd al-Azim al-Bastawi, First Edition, Medina: Al-Dar Library.

Abu Awana, Yaqoub bin Ishaq Al-Esfraini, (1998 AD***), extracted from Abi Awana,*** (In Arabic), edited by: Ayman Al-Dimashqi, 1st floor, Beirut: House of Knowledge.

Al-Falluji, Hassan Khalil Ahmad, (2017 AD), ***the method of Imam Muslim in arranging the hadiths of his book Al-Musnad Al-Sahih, an analytical study,*** (In Arabic), a doctoral thesis from the University of Islamic Sciences under the supervision of Dr. Abd Rabbo Abu Sa`ilik.

Al-Qurtubi, Abu Al-Abbas Ahmad Ibn Omar, (1996 AD), ***Al-Mufhif when it was formed of summarizing the book of Muslim,*** (In Arabic), edited by: Ahmad Muhammad, Muhyiddin Deeb, and others, ed. 1, Damascus: Dar Ibn Katheer, Beirut: Dar Al-Khatim.

Ibn Majah, Abu Abdullah, Muhammad al-Qazwini, (d, t), ***Sunan Ibn Majah,*** (In Arabic), investigation by: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, d, i, R reviving scientific books, Faisal al-Babi al-Halabi

Al-Madkhali, Rabi` bin Hadi, (1988 AD), ***The Approach of Imam Muslim in ordering his Sahih and refuting the suspicions about it.*** (In Arabic).

Al-Mazi, Abu Muhammad, Yusuf bin Abdul-Rahman, (1980 AD), ***Tahdheeb Al-Kamal in the names of men,*** (In Arabic), verified by: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st floor, Beirut: Foundation for the message.

Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan, al-Nisaburi, (d, c), ***the authentic Musnad summarized by transferring justice from justice to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace,*** (In Arabic), verified by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, d, i, Beirut: House of Revival of Arab Heritage.

Ibn Mu`in, Abu Zakaria Yahya Al-Marri, (d, c***), from the words of Abu Zakaria Yahya Bin Mu`in in Al-Rijal,*** (In Arabic), verified by: Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif, d. T, Damascus: Al-Mamoun House for Heritage.

Al-Muqri ', Abu Bakr Muhammad bin Ibrahim, (1998 AD), ***the dictionary by Ibn al-Muqir,*** (In Arabic), edited by: Abu Abd al-Haman Adel bin Saad, 1st edition, Riyadh, Al-Rashed Library.

Ibn Mandah, Abu Abdullah Muhammad bin Ishaq, (d. 395), ***the faith of Ibn Mandah,*** (In Arabic), achieved: Dr. Ali bin Muhammad bin Nasser Al-Faqihi, 2nd floor, Beirut: Foundation for the message.

Al-Malibari, Dr. Hamza Abdullah (1997 AD), ***The Genius of Imam Muslim in the Order of Hadiths of his Sahih Musnad,*** (In Arabic), Edition 1, Dar Ibn Hazm.

Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad bin Shuaib, (2001 CE***), as-Sunan al-Kubra,*** (In Arabic), edited by: Hassan Abdel Moneim, 1st Edition, Beirut: Foundation for the Message.

Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman, Ahmad bin Shuaib, (2001 AH), ***Sunan al-Nasa'i***, (In Arabic), edited by: Shuaib Al-Arna'out, First Edition, Beirut: Foundation for the Message.

Abi Na`im Ahmad Ibn Abdullah, Al-Asbahani, (1974 AD***), The ornament of the Awliya and the Layers of the Sufis,*** (In Arabic), Dat, Egypt: the happiness.

Abi Na`im, Al-Asbahani, Ahmad Ibn Abdullah (1996 AD***), the Musnad extracted on the Sahih of Imam Muslim,*** (In Arabic), verified by: Muhammad Hasan, First Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Abi Ya'la, al-Mawsili, Ahmad ibn Ali, (1984 CE), ***Musnad of Abi Ya'la,*** (In Arabic), edited by: Hussein Salim Asad, 1st Edition, Damascus: Dar Al-Ma'mun Heritage.

Abi Ya'la al-Mosul, Ahmad bin Ali bin al-Muthanna, (1407), ***The Dictionary,*** (In Arabic), verified: Irshad al-Haq al-Archaeological, First Edition, Faisalabad: Department of Archaeological Sciences.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0